

لتزويدهم بأهم المعلومات التي تساعدهم على فهم النظم واللوائح

«الجامعة» أقامت اللقاء التنويري لطلبة الدراسات العليا



جانب من الحضور



د. عايد سلمان متحدثاً

■ **سلمان : خطة إستراتيجية لزيادة الإنتاج البحثي وتطوير نظام القبول الإلكتروني وتحسينه**
■ **التقي : ضرورة الالتزام بدفع الرسوم ومراجعة مدير البرنامج قبل بداية التسجيل لتفادي الأخطاء،**

أقامت كلية الدراسات العليا بجامعة الكويت لقاءها التنويري لطلبتها المقدمين للعام الجامعي 2018/2019 وذلك في مسرح الشيخ صباح السالم بالحرم الجامعي الخالدية بحضور كل من القائم بأعمال عميد كلية الدراسات العليا د. عايد سلمان ورئيس مكتب القبول والتسجيل أ.دهمار تقي ومدير القبول والدعم الفني متى بيهاني والقائم بأعمال مدير إدارة الشؤون الأكاديمية والنشر هنادي الضويحي ومهندسة الدعم الفني والمتابعة الطلابية نورة الرشيدوي والطالبة المقبولة بكلية الدراسات العليا لهذا العام الدراسي. وهدف اللقاء إلى تزويد الطلبة بأهم المعلومات التي تساعدهم على فهم نظم

بالنسخ الورقية أو الموقع الرسمي. كما شرحت المهندسة بالنورة الرشيدوي خطوات التسجيل وتفعيل حسابات الطلبة عبر بوابة جامعة الكويت الإلكترونية. وفي ختام اللقاء شكر القائم بأعمال عميد كلية الدراسات العليا د. عايد سلمان الحضور على حسن استماعهم متمنيا لهم التوفيق في مسارهم الأكاديمي وتم فتح باب النقاش للرد على استفسارات الطلبة.

المالي لأبحاث وطريقة تقييم وتحسين الرسائل ابتداءً بالتدقيق الداخلي للتأكد من عدم وجود سرقة علمية بمحتوى الرسالة وضرورة الالتزام بضوابط الأمانة العلمية، وانتهاء بكيفية توزيع النسخ وتغليف الأطروحات عند الانتهاء من الرسالة. ومن جانبها أكدت مديرة القبول والدعم الفني متى بيهاني على ضرورة الالتزام بلوائح الدراسات العليا لافتة إلى ضرورة توثيق الأوراق العالي بالإضافة لشرح مفصل للصحة والمتوفرة سواء

الضويحي دور الإدارة وأقسامها المطوية، وسلم الطلبة وما يتعلق بها من إجراءات لاستيفاء التمويل الخاص بالأبحاث والمنح الدراسية، منوهة على ضرورة المتابعة مع المشرف على الرسالة. وبدورها ذكرت رئيس قسم أبحاث الطلبة رحاب السلطان إجراءات التسجيل بنظام الأطروحة والتسجيل بمسار التخرج بدون أطروحة وكيفية التسجيل بالدبلوم العالي بالإضافة لشرح مفصل لشرائح التمويل والدعم

وتأجيله والتسجيل بالمقررات والتقديرية، والحضور الغياب لكل من الدوام يتفرغ كامل أو جزئي للدكتوراه والمجستير ودبلوم الدراسات العليا مشددة على ضرورة الالتزام بدفع رسوم التسجيل بالمقررات الدراسية ومراجعة مدير البرنامج والمشرف قبل بداية التسجيل لتفادي الأخطاء الشائعة التي سبق وتعرض لها الطلبة السابقين. ومن جهتها ذكرت القائم بأعمال مدير إدارة الشؤون الأكاديمية والنشر هنادي

دائما من خلال وضع خطة الكلية في سعي دائم لتقديم استراتيجية لزيادة الإنتاج البحثي وتطوير نظام القبول الإلكتروني وتحسينه ليشمل تقييم الطلبات المتقدمين للدراسات العليا ولجان برامج الكلية المعنية. ومن جانبها باركت رئيس مكتب قسم القبول والتسجيل أ.دهمار تقي للطلبة المقبولين لهذا العام الدراسي وذكرت التقي بعض اللوائح للنظامين المتقدمين والخبر مقيدين المستوفين لشروط التحويل، موضحة كل من مدة الزمنية للدراسة، وقواعد القبول

وأضاف د. سلمان أن الكلية في سعي دائم لتقديم بيئة علمية متميزة بالفكر مبتكرة وبشراكة حقيقية بين جميع الكليات والجهات المعنية داخل الجامعة وخارجها حرصا منها على تطوير التعليم العالي وإثراء الدور المجتمعي والعلمي النشاط بجامعة الكويت والذي بدوره قدم ما يقارب 90 برنامجا من برامج الماجستير والدكتوراه والدبلوم العالي بمختلف المجالات وبما يقارب 400 خريج سنويا، موضحا أن الكلية تطمح للأفضل

ولوائح ودليل كلية الدراسات العليا بالجامعة بالإضافة إلى شرح آلية وشروط التسجيل. وبهذه المناسبة رحب القائم بأعمال عميد كلية الدراسات العليا د. عايد سلمان بالطلبة الجدد المقبولين بكلية الدراسات العليا متمنيا لهم التوفيق في مساعيهم للحصول على متفاهم الأكاديمي واصفا إياهم بنبضة النخبة والذين تم ترشيحهم في ظل تنافس شديد بين المتقدمين موضحا لهم حجم المسؤولية كون البرامج العلمية تراهن على تميزهم.

وسمحت السلطات لمتلي وسائل الإعلام بدخول المتي والتجول فيه. وقال مسؤولون محليون إنهم يعتقدون أن المسلحين ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وكان المسلحون قد تمكنوا من التسلل إلى مبنى المحافظة، وراحوا يطلقون النار من النوافذ على قوات الأمن، بحسب مسؤولين. وأخلت قوات الأمن الشوارع المحيطة بالمبنى، الذي يقع في وسط المدينة المزدحم، بحسب ما قاله مسؤولون أمنيون. ويعد مثل هذا النوع من الهجمات أمرا نادرا في أربيل، التي توصف بأنها من أكثر مدن العراق استقرارا. وكان تنظيم الدولة الإسلامية، الذي هزم في العراق، قد نفذ تفجيرات في أربيل في الماضي. واستهدف القوات الكردية والمنديين خلال السنوات الماضية.

ترامب لروحاني

مايك بومبيو على أن واشنطن لا تخشى استهداف المسؤولين الإيرانيين، على أعلى المستويات، بالعقوبات. وأضاف بومبيو: «قادة النظام، وخاصة أولئك الذين يرتفعون على قمة الحرس الثوري الإيراني وقيلق القدس، يجب أن يشعروا بعواقب مؤلمة لأنذامهم قرارات سيدة». وأشار وزير الخارجية إلى أن واشنطن ترغب في أن تخضع كل الدول وأراراتها من النفط الإيراني، إلى «ما يقرب من الصفر بقدر الإمكان»، بحلول الرابع من نوفمبر المقبل، وذلك ضمن الجهود الأمريكية الرامية لتكثيف الضغوط الاقتصادية على إيران. وأضاف في كلمة له في كاليفورنيا، أن «هناك المزيد قادم»، وتابع أن مستوى الفساد في إيران يجعل الأمر يبدو كما لو أن ذلك البلد يدار من قبل «مافيا»، وليس حكومة. معتبرا أن الفساد هو سبب المستويات الشديدة من الفقر وبطالة الشباب في إيران. وعقب انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق دولي، يهدف لكبح البرنامج النووي الإيراني، كشف بومبيو في الحادي والعشرين من مايو الماضي عن «استراتيجية جديدة»، تهدف إلى إرغام إيران على الخضوع لـ12 مطلباً صارماً، وكانت الإدارة الأمريكية ظلت من دول العالم التوقف عن شراء النفط الإيراني، وتجري محادثات مع عدد من الدول التي تستورده، لمطالبتها بوقف وارداتها بحلول الرابع من شهر نوفمبر القادم. في غضون ذلك، هاجم الرئيس الإيراني حسن روحاني نظيره الأمريكي دونالد ترامب، محذرا إدارته من اتخاذ سياسة معادية لبلاذ، لأن الحرب بين البلدين ستكون «أم الحروب»، حسب تعبيره. وعلق روحاني الذي كان يتحدث أمام رؤساء بعثات إيران في الخارج الأحد، على التلويح بمنع تصدير النفط الإيراني بالقول «نحن أهل شرف، وحفظنا أمن ممر الملاحة البحرية في المنطقة طوال التاريخ»، وأضاف: «من يفهم قليلا في السياسة لا يوافق على وقف تصدير النفط الإيراني». مذكرا أن بلاده «تمتلك الكثير من المضائق، ومضيق هرمز واحد منها».

كندا : مقتل

صغيرة وصفت حالتها بأنها خطيرة. وتناشد الشرطة أي شهود لحادث المساعدة في التعرف على ملابساته، إذ لا تزال التفاصيل بشأن ما وقع قليلة. ويظهر مقطع فيديو تداولته وسائل إعلام كندية رجلا يحمل على ظهره حقيبة، قبل أن يتوقف ويسحب من حقيقته مسدسا ثم يبدأ في إطلاق النار. وقال شهود كانوا موجودين في مطعم قريبة إنهم سمعوا صوت إطلاق أكثر من 20 طلقة نارية.

السفير البريطاني

وقالت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية في بيان صحفي، إن الشيخ خالد الجراح أكد خلال اللقاء على عمق العلاقات بين البلدين الصديقين وتوافق الرؤى في معظم القضايا الإقليمية والدولية. وأضافت أن السفير البريطاني أشار إلى أهمية الموضوعات التي تمت مناقشتها، في إطار سبل تعزيز العلاقات بين البلدين، مما يدعم الاتجاه لمزيد من التعاون والتنسيق في المستقبل.

وزير التجارة

ولفت البيان إلى أن الوزير خالد الروضان استقبل أمس مدير عام البنك الصناعي والتجاري الصيني الدكتور بانج ليانج ، مشيراً إلى أن الوزير بحث مع المسؤول الصيني القضايا ذات الاهتمام المشترك.

يذكر أن وزارة التجارة والصناعة وقعت خلال الزيارة الأخيرة على مذكرة تفاهم مع نظيرتها الصينية ، في مجال التجارة الإلكترونية ، تهدف إلى تعزيز التعاون في التجارة الإلكترونية ، وتحسين مستوى تيسير التجارة والتعاون بين البلدين ، وتطوير التنمية المستدامة والمستقرة للتجارة الثنائية.

ملحقيات عمالية

مجلس الأمة ، ليعم بحثه في بداية دور الانعقاد المقبل ، مؤكداً أن القضية تحتاج إلى تنسيق مشترك ومستمر بين الجهات المعنية. وأضاف أن اللجنة ناقشت تطورات ملف العمالة الفلبينية، بناء على تكليف المجلس بحضور ممثلين عن وزارتي الخارجية والداخلية والهيئة العامة للنقل العامة ، مشيراً إلى أن هناك مقترحا من اللجنة بإيجاد ملحقات عمالية في السفارات الكويتية لدى الدول التي تصدر جاليات كبيرة من العمال مثل الهند والفلبين وغيرها، تتولى التفاهم حول حقوق هذه العمالة والتنسيق والترتيب للاتفاقات كما حصل في الاتفاقية الخاصة بالعمالة الفلبينية التي وصلت إلى مراحل متقدمة وسيتم عرضها على مجلس الأمة. وأكد أن الكويت تتمتع بسمعة طيبة ولديها سجل ناصع ومنشرف في الحفاظ على حقوق العاملين فيها وحمايتهم، وكذلك في الملف الإنساني، وبالتالي فإن على وزارتي الداخلية والخارجية وبغية الجهات أن تعمل على حماية سمعة البلد. وشدد على أنه إذا كان هناك أي تصعيد سلبي من قبل الجانب الفلبيني ، فيجب أن تتم معالجة الأمر من خلال الأطر الدبلوماسية التي حددتها اتفاقية «فيينا» التي تنظم العلاقات الدبلوماسية، مشيراً إلى أن الكويت كان لها موقف حازم تجاه التصعيد من قبل الحكومة الفلبينية قابله اعتذار رسمي من قبل الرئيس الفلبيني والعمالة هناك.

ونوه بأنه كان هناك تأكيد بعدم تكرار مثل هذه الأعمال التي أدت إلى تطور الأمر ومرد السفير ، وغيرها من الإجراءات تجاه الفرقة التي تم تشكيلها للتعامل مع العمالة الفلبينية، وهو تدخل سافر واستفزاز لا يقبله القانون والأعراف الدولية وفيه تعد صارخ على القانون وقبول بالحرز من الحكومة الكويتية. من جهة أخرى ألفت اللجنة بإجماع الحضور ، على مشروع قانون بشأن الاتفاقية الخاصة بالاعتماد الخليجي التجاري ، والاتفاقية الخاصة بالإنترنيول الدولي في شأن الاعتراف بوليقة السفر للإنترنيول.

كردستان : قوات

داخل المبني، وآثار المظلات النارية على الجدران. ومشتت قوات الأمن المبني للتأكد من عدم وجود أي مخبئين.

إلى تكريس التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني وطمس هويته الوطنية والساس بحقوقه المشروعة.

الحكومة : سيف

دون استثناء ، في قضية الشهادات المزورة ، وستواصل جهودها في مكافحة الفساد واجتثاث مناعية من مؤسسات الدولة ، مشيدة في الوقت نفسه بالجهود المخلصة والخطوات الجادة التي تقوم بها كل من وزارة الداخلية ووزارة التعليم العالي ، والجهات الأخرى المعنية، في الكشف عن هذه الظاهرة ، كما عبر مجلس الوزراء عن شكره لدعم السلطة التشريعية للخطوات الحكومية الأخيرة بهذا الشأن .

في سياق متصل ذكرت مصادر مطلعة أن النيابة العامة قررت حبس الوافد المصري لثلاثين يومين بتهمة الشهادات ، لمدة 21 يوما ، وإحالة إلى السجن المركزي ، عقب اعترافه بتزوير عدد من الشهادات ، يصل إلى نحو عشرة .

من جهة أخرى قرر وزير الصحة الشيخ الدكتور ياسل الصباح تشكيل لجنة برئاسة وكيل الوزارة الدكتور مصطفى رضا ، من أجل تدقيق ومراجعة الشهادات الجامعية والعليا الحاصل عليها موظفو وزارة الصحة ، من الأطباء والممرضين والصيادلة والفنيين والاداريين الكويتيين والوافدين ، وبخاصة الذين حصلوا على شهادات بغير طريق البعثات الدراسية .

وأكدت الوزارة أنها ستخاطب وزارة التعليم العالي ، للتأكد من صحة الشهادات التي قد تدور حولها الشبهات ، وسيتم البدء بالعملين بمكتب الوزير ، انطلاقا من مبدأ الشفافية وبراءة للشبهات ، لافتة كذلك إلى أنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد من يثبت تلاعبه في أي شهادة علمية .

وفي التطورات أيضا أن مغربين معروفين ومسؤولين كبارا، حذف حرف الـ«د» من حساباتهم على «فيسبوك» ، إثر تأكيد رئيس ديوان الخدمة المدنية أحمد الجسار، باتخاذ عدة إجراءات ، بناء على كتاب ورد إلى الديوان أخيرا من وزارة التعليم العالي ، مرقبا به كل الأسماء المشكوك في حصولها على مؤهلات غير معتمدة ، وصدرت قرارات إدارية من الوزارة بسحب معادلة الشهادات غير المعتمدة ، في السياق نفسه طالب النائب رياض العدساني الحكومة بمحاسبة المسيبيين في قضية الشهادات المزورة ، من المسؤولين والمستفيدين الذين أخدوا حق من هم أكفا منهم .

وقال العدساني إن قضية الشهادات المزورة تؤدي إلى تدمير المجتمع ، والتزوير هو جزء من الغش والتحايل وهما من صفات المنافقين .

ولاشد بكل من قام بجهود من أعضاء السلطتين باتخاذ إجراءات رادعة أو إبلاغ السلطات من أجل المصلحة العامة ، مؤكدا أن المزورين قلّه يجب أن لا تعمم على الكل، أما من يخاف على البلد ولديهم الحرص والغيرة على المصلحة العامة فهم كثيرون وواضحون للشعب .

وأوضح أن «من القهر أن هناك من أخذ الدكتوراه من بلد اجنبي ، لا يتحدث لغة البلد الذي يفترض أنه درس فيه ، ولا يفهم إن يسمى باسمه ويريد مناداته بالدكتور ، وهو يعلم أن شهادته مزورة وهمية» ، مشيراً إلى أن هناك أيضا نوعا من التزوير يحاول البعض أن يجعله ثقافة عامة ، مثل شراء الأهم أو تزوير إرادة الشعب والعلاج بالخارج السياحي وادعاء الإعاقة وتزوير الجناسي .

وطالب بالتدقيق على كيفية توزيع الأراضي الزراعية والصناعية والمنافصات المشبوهة ، التي تمتع بغير وجه حق ، وأيضا الشركات الوهمية العقارية وعمليات «التسبب العقاري» .

كما طالب العدساني الحكومة بعدم قبول الواسطة من النواب أو غيرهم ، قائلا «إن أي وزير يقبل الواسطة أو التوظيف السياسي والترصيات من أجل بقاء كرسيه فهو مشارك بالفساد» . وأكد أن الحكومة عليها دور كبير في محاسبة من يمرر الشهادات الوهمية ومن أخذ حق الكفالات ، ويجب أن تكون أولوية التوظيف وفق الكفاءة ، وليس لأبناء القيادات كما هو حاصل في وزارتي النفط والخارجية .

بتوجيهات الأمير

برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، حيث أحاط وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخصائص شبيب الرشيدوي للمجلس علما ، بأن وزارة الكهرباء والماء قامت بالتوقيع بعدد من المولدات الكهربائية بمطاقة إجمالية تبلغ «30.000 كيلو واط» ، وذلك للتخفيف من الأزمة الخطط بإمداد العراق بمشتقات الوقود .

في السياق نفسه أحاط وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بالمجلس علما ، بأن الوزارة قامت بإرسال شاحنات مياه عذبة للمساعدة في تغطية احتياجات الشعب العراقي الشفيق من المياه ، أما أن يتجاوز العراق الشفيق هذه الأزمة ، فمتمنيا للشعب العراقي الشفيق دوام الاستقرار والرخاء .

من جهة أخرى أعرب مجلس الوزراء عن «عظيم ارتياحه واعتزازه» بالتوقيع على محضر إنشاء مجلس تنسيق كويتي - سعودي ، «باعتباره إطارا عاما يندرج تحت مظلة جميع صور ومجالات التعاون والعمل المشترك، والذي من شأنه تحقيق تطلعات قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين نحو المزيد من التكامل في الرؤى ، والتعااض والتنسيق لما فيه خير ورفعة البلدين الشقيقين» ، ووصف المجلس هذه الخطوة بالإيجابية ، مؤكدا بأنها تمثل رقدا مهما وسندا قويا لدعم مسيرة التعاون الخليجي وخير ورفاه شعوبه .

كما قرر المجلس تكليف جهاز المراقبين الماليين بالتنسيق مع الجهات التي يراها مناسبة لوضع دليل إجرائي لجميع الجهات الحكومية ، يتضمن آليات التعامل مع التوصيات والمخالفات التي تسجلها الجهات الرقابية المختصة ، وقرر المجلس تكليف ديوان الخدمة المدنية بإضافة ضوابط تضمن التزام القياديين بتلافي ملاحظات ومخالفات الجهات الرقابية وعدم تكرارها، ووضع الآليات اللازمة التي تسمح بحاسبة ومعاينة أي موظف يثبت قصوره .

ثم تدارس المجلس توصية اللجنة بشأن قائمة جديدة بالمشارع المقترح تنفيذها من قبل الملتزمين ببرنامج الأوقست ، ووافق على اعتماد قائمة المشاريع المرفقة التي سيتم تنفيذها اختياريا من قبل الملتزمين ببرنامج الأوقست تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (400) المتخذ بإجتماعه في 12/20 (2017) المتخذ بتاريخ 20/3/2017 ، على أن يقوم الملتزمون ببرنامج الأوقست باختيار المشاريع من ضمن القوائم التي اعتمدها مجلس الوزراء أو من خارجها بعد أقصى خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار .

كما اطلع المجلس توصية لجنة الخدمات العامة بشأن مستشفى غوستاف روسي الفرنسي المتخصص في علاج الأمراض للسلبية، والذي يهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في تطوير القطاع الصحي في دولة الكويت ، وقرر تكليف وزارة المالية للإسراع باستكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع. ثم اطلع المجلس على توصية اللجنة بشأن مشروع مدينة الشحن الجوي في مطار الكويت الدولي، وقرر تكليف الإدارة العامة للطيران المدني بموافاة مجلس الوزراء بتقرير دوري يقدم كل ثلاثة أشهر حول حالة سير العمل في مشروع مدينة الشحن الجوي وفقا للجدول الزمني المحدد ، على أن يتضمن التقرير على وجه الخصوص نسبة الإنجاز والوعوقات التي قد تعترض تنفيذ المشروع والمقترحات والرتيات اللازمة لتذليلها.

من جانب آخر كذلك ، فقد أعرب مجلس الوزراء عن رفض دولة الكويت لإقرار الكنيست الإسرائيلي القانون المسمي بالدولة القومية للشعب اليهودي، ودولة الكويت إذ تستنكر هذا القرار الذي يتعارض مع أحكام القانون الدولي ومبادئ الشريعة الدولية والمبادئ السامية لحقوق الإنسان، كما أن شأنه تحطيل الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، داعيا المجتمع الدولي إلى الإضطلاع بمسؤولياته والتصدي لهذا القانون أو أي محاولات إسرائيلية